

الانتفاضات العربية

نحو البحث عن الحكم الراشد والتنمية المستدامة

د. خميس جديد

أ. منى هرموش

جامعة باجي مختار - عنابة

مقدمة

شهدت الكثير من الدول العربية منذ ديسمبر 2010 موجة عارمة من الانتفاضات، التي اتسمت بالطابع الاجتماعي، لكن سرعان ما تحولت إلى مطالب أخرى سياسية، أسقطت من خلالها بعضاً من الأنظمة التسلطية وأدخلت إصلاحات على بعضها الآخر، بعد أن كشفت هذه الانتفاضات عن الكثير من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول منذ أمد بعيد، كغياب الحريات السياسية، غياب التنمية في كل المجالات، اتساع الفجوة بين الشعب والسلطة، ارتفاع نسبة البطالة، التهميش الاقتصادي والاجتماعي، ارتفاع نسبة الفقر وانتشار الأمراض ...

وقد كانت انطلاقة هذه الانتفاضات من تونس عندما أحرق الشاب البوعزيزي نفسه، وانتهت بالإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي، نجحت هذه الانتفاضات حتى هذه اللحظة بالإطاحة بأربعة أنظمة حتى الآن، فبعد الثورة التونسية نجحت الثورة المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، الثورة الليبية بقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه، بعدها الثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي.

ومهما كانت الاختلافات بين دوافع وأسباب هذه الانتفاضات إلا أن هذه الدراسة تبحث عن الأسباب الحقيقية التي دفعت إليها، فما هي هذه الأسباب؟ وللإجابة على هذا السؤال ارتأينا تناول العناصر التالية:

أولاً: مفهوم الحكم الراشد.

ثانياً: مفهوم التنمية المستدامة.

ثالثاً: غياب الحكم الراشد والتنمية المستدامة في الدول العربية.

رابعاً: ظهور الانتفاضات العربية.

أولاً: مفهوم الحكم الراشد:

لقد اتسع وشاع استخدام مصطلح الشراكة بين القطاعات الثلاثة: القطاع العام، القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني، ومن بين أهم المفاهيم التي أكدت على هذه العلاقة بين الأطراف الثلاثة مفهوم الحكم الراشد التي اختلفت تسمياته في الدول العربية بين: إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الحكم الصالح، الإدارة الرشيدة، الحوكمة، الحكمانية، الحاكمة، ...

إذن فالحكم الراشد كما عرفه سامح فوزي هو عبارة عن عقد اجتماعي جديد، يقوم بالأساس على مبدأ الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل إدارة أفضل وأكثر رشادة لشؤون الحكم¹.

وقد وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عدة مقومات للحكم الراشد منها: المشاركة، المساءلة، حكم القانون، الشفافية، العدل والإنصاف، الفاعلية².

المشاركة: والمقصود بها إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات سواء كانت هذه المشاركة مباشرة أو غير مباشرة.

المساءلة: ويقصد بها ضبط وتقييم أداء المؤسسات بمختلف أنواعها و كذا القائمين عليها.

حكم القانون: ويقصد به وجود قوانين تعلو الجميع، وأنظمة داخلية للمؤسسات تحدد طبيعة العمل والأهداف المسطرة.

الشفافية: وتعني عرض أعمال وقرارات المؤسسة باختلافها للفحص والمحاسبة والمراقبة.

العدل والإنصاف: ويقصد به المساواة في توفير ومنح الفرص المتاحة بين مختلف شرائح المجتمع.

الفاعلية: وتعني تقديم خدمات تتميز بالجودة لتنال رضا أفراد المجتمع.

هذا بالنسبة للمقومات أما بالنسبة للأبعاد فإن الحكم الراشد يقوم على أبعاد مترابطة مع بعضها البعض، وتتحدد في:³

البعد السياسي: و يرتكز على طبيعة السلطة السياسية ومدى شرعيتها من حيث التمثيل.

البعد التقني: و يقوم على عمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها وفاعليتها وهذا عن طريق التسيير العقلاني للموارد في المجتمع.

البعد الاقتصادي والاجتماعي: ويتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني و مدى حيويته واستقلاله عن الدولة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، و قدرته على التأثير في المواطنين وعلاقته مع الاقتصاديات الخارجية و الدول الأخرى.

وبتعدد المقومات والأبعاد تتعدد وظائف الحكم الراشد الذي تسعى معظم الدول نحو اعتماده، ويمكن إجمالها في:

تحقيق الديمقراطية: وهذا من خلال فسخ المجال أمام مؤسسات أخرى بخلاف الدولة، ومنحهم فرصة المشاركة في صنع السياسات العامة للدولة.

مكافحة الفقر: حيث أن الفقر يعد من أكثر الظواهر التي تتعارض ومبادئ الحكم الراشد.

مكافحة الفساد: وتعد عملية مكافحة الفساد من أهم دعائم الحكم الراشد ومدخل رئيسي لإرساء البناء الديمقراطي.

تحقيق التنمية المستدامة: التي لا ولن تتحقق إلا من خلال مشاركة الفواعل غير الرسمية (القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني) الدولة في صنع السياسات العامة.
ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة:

اختلفت تعريف التنمية المستدامة وتعددت، فعرفها علماء الاقتصاد، البيئة والاجتماع (الذين يمثلون أبعاد التنمية المستدامة) على التوالي، على أنها "التنمية الاقتصادية المستدامة التي تتطلب إلى حد أقصى تحقيق منافع التنمية الاقتصادية التي تتوقف على المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية" (باربيار 1989) ⁴.

أما **جايمس غوستافو** (1989) فعرفها على أنها "التنمية التي تستخدم تكنولوجيا جديدة أنظف وأكثر وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، بهدف الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في عدد السكان" ⁵.
وفيما يخص علماء الاجتماع فيرون أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تسعى إلى رفع مستوى معيشة الأفراد من خلال تحقيق العدالة...

وعليه يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التواصل والاستمرارية في عملية التنمية مع الحفاظ على البيئة من خلال تحقيق توازن بين البيئة والتصرفات الإنسانية بهدف رفع مستوى معيشة الفرد من جميع الجوانب وبالشكل الذي يضمن بقاء هذه البيئة قادرة على العطاء في الحاضر والمستقبل من أجل الأجيال القادمة (التكامل الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي).

بعض المفاهيم المشابهة:

أ- التنمية البشرية: وتعرف وفقا لبرنامج مع الأمم المتحدة الإنمائي (1990) على أنها عملية توسيع الخيارات أمام الأفراد وأهم الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة طويلة وخالية من الأمراض وأن يحصلوا على قدر معقول من التعليم وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته وهذا النوع من التنمية لا يقتصر على مجرد زيادة الدخل، فالدخل لا يعتبر إلا خيارا واحدا يحرص الفرد على توفيره، وإن كان نسبيا أكثر أهمية من الخيارات الأخرى⁶.

ب- التنمية الإنسانية: وهي لا تختلف عن التنمية البشرية في تعريفها، لكن الفرق يكمن في المعنى اللغوي، ففي حين تستعمل كلمتا البشرية والإنسانية تبادليا في العربية يمكن إنشاء تفرقة دقيقة بين الأولى كمجموعة من المخلوقات والثانية كحالة راقية من الوجود البشري، وحين يتصف كائن بشري بالرقى، يوسم بأنه إنسان وهذه التفرقة هي أساس تفضيل استعمال مصطلح التنمية الإنسانية⁷.

بحكم ثراء اللغة العربية غير الموجودة في اللغات الأخرى، فإن هناك نقاش وخلاف حول الترجمة الصحيحة لمصطلح human development، فنجد التنمية البشرية والتنمية الإنسانية، فمؤيدو مصطلح التنمية البشرية يرون انه لا يجوز التفرقة بين الإنسان والبشر، لأن مصطلح التنمية الإنسانية يقصي البشر من حقهم فيها، حيث أن البشر حسب التفرقة هم الذين لا يتمتعون بصفة الرقى، من حقهم كذلك التمتع بكل حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية...، وترى الفئة الأخرى (مؤيدو مصطلح التنمية الإنسانية) أن ترجمة المصطلح إلى التنمية الإنسانية تعبر أفضل في اللغة العربية عن المفهوم، فحسب مؤلف التقرير: تقرير التنمية الإنسانية العربية

2002 نادر فرجاني "أن نقطة الانطلاق في مفهوم التنمية الإنسانية هو أنه لجميع البشر مجرد كونهم بشراً حق أصيل في العيش الكريم جسداً ونفساً، ولذلك فإن مفهوم الرفاه الإنساني في التنمية الإنسانية لا يقف عند المعايير الاقتصادية الضيقة أو حتى عند التمتع المادي أو إشباع الحاجات الأساسية وما شابه، ولكنه يمتد إلى الأمور المعنوية التي تؤكد سمو الإنسانية أو سمو الإنسان مثل التمتع بالمعرفة، بالحرية، بالجمال، باحترام الذات وتحقيق الذات، ولذلك فإن مفهوم التنمية الإنسانية أوسع بكثير من مفاهيم التنمية العادية، حتى ما يسمى التنمية البشرية الذي احتل أحياناً في تقارير التنمية البشرية الدولية إلى مفهوم يسمى في الاقتصاد مفهوم تنمية الموارد البشرية باعتبار أن البشر عنصر من عناصر الإنتاج يجب إعداده وصيانته لكي تكون إنتاجيته مرتفعة" ⁸.

- من خلال ما سبق من تعاريف يمكن استخلاص بعض خصائص التنمية المستدامة:
- هي تنمية تمثل ظاهرة عبر جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل لآخر، وهذا يعني أن التنمية المستدامة لا بد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين ⁹.
 - هي تنمية تقوم على التعاون بين الأفراد في تحقيق أهدافها المشتركة، وكذا التعاون بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وكذا التعاون بين الدول وتنسيق جهودها والتأكيد على التوعية والتواصل.
 - هي تنمية تتكون من مجالات على الأقل: الاقتصادي، البيئي، الاجتماعي.
 - هي تنمية تحدث في مستويات عدة (عالمي، محلي...).
 - هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية.
 - هي تنمية تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي للفرد والمجتمع.

وعليه يمكن القول أن التنمية المستدامة تركز على مبدأين أساسيين هما:

أ. مبدأ العدالة:

يشير هذا المبدأ إلى إمكانية حصول كل أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم على حقوق متوازنة ومتكافئة من حيث المكانة والثروة، والتمتع بحصة متوازنة والمشاركة العادلة في عملية التنمية.

وقد أكد ذلك العالم جون رولس في نظريته حول العدالة، فقال أنه ليس من المعقول أن تكون حصة البعض أقل لكي يعيش الآخرون برفاهية وتؤخذ حقوقهم في الثروة الوطنية وتضاف إلى حقوق غيرهم، ويؤكد رولس في نفس السياق على أن العدالة هي استقامة العلاقات بين الأشخاص وتناسق المجتمع، لان في ذلك ضمانا طويلة الأمد لجدية وحيوية أي نظام اقتصادي واجتماعي، وبالتالي ضمان للتنمية المستدامة¹⁰.

ب. مبدأ التمكين:

وبعني التمكين إتاحة الفرصة أمام أفراد المجتمع للمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية وصنع السياسات العامة، حيث أن هذه المشاركة تتيح لهم فرص الوصول إلى خيارات أوسع.

العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة:

تحقيق التنمية المستدامة غاية تسعى لها كل دولة سواء كانت متقدمة أو نامية، من خلال فسخ المجال أمام كل من القطاع الثاني (القطاع الخاص) والقطاع الثالث (المجتمع المدني)، حيث أصبح هناك هدف لتحقيق تعاون متوازن بين أضلاع المثلث الفاعل في تحقيق التنمية، دون الاعتماد كلية على جهة واحدة والإعفاء الكامل من المسؤولية لجهة أخرى، حيث فرضت مؤسسات القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع

المدني، وجودها جنباً إلى جنب مع الدول، بصفتها عناصر فاعلة رئيسية في العملي التنموي، حيث لعبت أدواراً ومسؤوليات مختلفة في هذا المجال، وذلك من خلال: وضع مقترحات بشأن السياسات العامة، القيام بأعمال البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيات والمعايير والعمليات، المساهمة في صياغة قوانين في الشؤون العامة خاصة البيئية منها، بالإضافة إلى تعزيز بناء القدرات البشرية والتوعية داخل المجتمع، وتنشيط روح المسؤولية الاجتماعية وتشجيع الممارسات البيئية ... الخ. فتنظيمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص بجميع عناصرها تدفع إلى توجيه الأنظار نحو مواضيع تفضل الحكومات تجاهلها. بهذا أصبح الحكم الراشد أهم أداة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، وبدونها لا يمكن تصور نجاح أي فكرة وتجسيد أي مشروع، كما يقول السيد كوفي عنان أمين عام هيئة الأمم المتحدة "قد يكون الحكم الراشد بمفرده هو أهم عامل للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية".

ثالثاً: غياب الحكم الراشد والتنمية المستدامة في الدول العربية:

كما سبق الذكر، فإن العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة علاقة وطيدة، فلا تنمية دون حكم راشد، لذا فإن سبب فشل سياسات التنمية في الدول العربية يعود بالأساس إلى غياب هذا الأخير، الذي يمكن حصر أسباب غيابه وفشل التنمية في:

أ. طبيعة أنظمة الحكم في الدول العربية:

تملك معظم الدول العربية نفس الميزة تجعلهم مختلفين عن غيرهم من دول العالم، وهي استبداد الحكام وتمسكهم بالسلطة لعقود طويلة، فنذكر على سبيل المثال: الرئيس زين العابدين بن علي الذي حكم تونس لمدة 23 سنة، والرئيس معمر القذافي الذي حكم ليبيا لمدة 42 سنة وكذا بشار الأسد والطريقة التي استولى فيها على سوريا، وهي نفس

الطريقة (التوريث) التي كان سيؤول إليها الحكم في كل من مصر واليمن لو لم تنتفض هذه الدول.

والشيء الذي ميز أكثر الدول العربية هي الانقلابات العسكرية في أواخر الأربعينات التي استمرت إلى غاية الستينات، وبدأت تتراجع منذ السبعينات، إلى أن زالت وانتهت نهائياً، فقد تميز كل من التوريث والانقلابات العسكرية باحتكار الدولة لكل الثروات، إذ انحصرت (الثروات) في يد فئة واحدة، وهمشت الشعب بأكمله خاصة الفئة المثقفة منه، حيث أخذ على الأنظمة السياسية العربية تهميشها لهذه الفئة خاصة في مجال الاستشارة عند رسم السياسات العامة.

إضافة إلى ما تعانيه الأنظمة العربية من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، القمع،
ب. فشل التحول الديمقراطي:

"الديمقراطية شرط أساسي وجب توفره لترسيخ الحكم الراشد وتحقيق التنمية المستدامة".

إن التحول الديمقراطي يتطلب تتابعا زمنيا لثلاث مراحل، أولها القضاء على النظام السلطوي، ثانيها المرحلة الانتقالية وثالثها مرحلة الترسخ الديمقراطي، لكن في دولنا العربية لا نرى تطبيقا فعليا يحترم هذا التتابع الزمني ويحترم مبادئ هذا التحول. فالكثير من هذه الدول مرت بالمرحلة الأولى وهي القضاء على النظام السلطوي من خلال الانقلابات العسكرية كما سبق وذكرنا، لكنها سرعان ما تعود إلى الوراء أي إلى النظام السلطوي. ولا بد هنا من الإشارة إلى الدور الذي قام به الجيش في عرقلة النمو وتطور سير العملية الديمقراطية¹¹.

هذا الفشل في التحول الديمقراطي أدى إلى ضعف الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، فلا ننكر أن البلاد العربية تعج بعدد هائل منها، تقوم

بأدوار مختلفة في مجالات مختلفة، لكنها تقف عند حدود ضيقة، فعادة ما يكون نشاطها محصورا في نماذج ضيقة وأعمال شكلية لا تصل إلى مستوى الفعالية والكفاءة التي تتمتع بها نفس المؤسسات في الدول المتقدمة وذلك يرجع إلى:

1- عدم فسح المجال من قبل الدولة أمام تنظيمات المجتمع المدني للمشاركة في صنع وتنفيذ السياسات العامة، وبدلا من دعمها ومساندتها، تضع العديد من العراقيل المؤسسية والقانونية والسياسية.

2- سيطرة النظام الحاكم على الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني وإخضاعها لخدمة مصالحه، ومراقبة نشاطاتها والتحكم في أعمالها وذلك من خلال عدة أساليب كالعدم المالي، عدم منحها مقرات، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة النشاطات ويجعلها تنحصر في تظاهرات مناسبتية.

3- ضعف التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين تنظيمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية،

4- عمق الفجوة بين النظرية والتطبيق وهو عامل آخر مؤدي إلى تعطيل دور الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني.

ج - انتشار الفساد السياسي:

إن أكثر الدول تقدما وأكثرها تمتعا بالديمقراطية لا تخلو من ظاهرة الفساد، لكن وجود مؤسسات قوية وقوانين رادعة مكنتها من التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، على عكس الدول النامية ومنها العربية التي استفحلت فيها هذه الظاهرة، وانتشر فيها الفساد بأنواعه وأشكاله وعلى كافة المستويات، بسبب ما يتصف به النظام من تسلطية وغياب للديمقراطية وآليات الحكم الراشد.

وتكمن خطورة الفساد في النتائج المترتبة عنه: عرقلة سير التنمية، هجرة الأدمغة، الفقر، التفكك الأسري، الانحلال الخلقي، ارتفاع نسب البطالة،...

1. ظهور الانتفاضات العربية:

لقد طرح مصطلح "الانتفاضة" و"الثورة" في الدول العربية عدة تساؤلات تحاول أن تعطي قراءة لما حدث وكيفية التعامل مع الإشكاليات المنبثقة منها، فالزخم الشعبي والتعبئة التي شهدتها الشارع العربي والتي تطالب بالتغيير السياسي والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، كانت تحمل في طياتها بوادر بناء سياسي جديد يعيد قراءة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفق المتغيرات الجديدة، فالساسة مطالبون بمراجعة الأفكار ورسم الاستراتيجيات التي تجيب على التطلعات التي يصبو إليها المجتمع. في خضم كل هذه المتغيرات، تطفو على السطح في دوائر النقاش الفكري والسياسي أسئلة متعلقة بما يحدث في الدول العربية: فهل هي انتفاضة أم ثورة أم احتجاجات حادة أم غير ذلك؟.

دفعت الأحداث الأخيرة في بعض الدول العربية بالكثير من المفكرين إلى إعادة قراءة المدارس الفكرية من ماركسية، ليبرالية...، وتصفح القواميس التي تهتم بالمجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، بحثا عن تحديد عدة مفردات كالثورة، الانتفاضة، الهبة الشعبية، الاحتجاج وغيرها.

إن بروز هذه المصطلحات على الساحة فرضه الواقع السياسي المعاش، وفي كثير من الأحيان كان هناك التباس وتداخل في المفاهيم، وتشابك معانيها. وقد برز مصطلحين أساسيين جلبا انتباه الباحثين وهما الثورة والانتفاضة.

لقد لقي مصطلح الثورة اهتمام الكثير من المفكرين مثل أفلاطون، كارل ماركس، ماوتسي تونغ، ألكسي سدي توكفيل، ... فكانت دراساتهم للأحداث وما

يتخللها من متغيرات وأفكار مستمرة التفاعل هو الذي يحدد إمكانية الحديث عن ثورة أم لا؟.

يحدد المفكر Jules Monnerot ثلاث مراحل للثورة:

أ. **المرحلة الأولى:** مرحلة تداعي النظام القائم ومحاولة القطع معه، وفي هذا الصدد يرى Jaques Jullard أن النظام المتداعي "يصل إلى مرحلة فقدان المرونة اللازمة لكل تجمع سياسي ويعد نهائيا إصلاحات تبدو مؤكدة، فتكون الثورة عندئذ هي المخرج الوحيد"¹².

ب. **المرحلة الثانية:** مرحلة الغليان الثوري وإرادة التغيير

وهي مرحلة التغيير الجذري والراديكالي والقطع مع النظام القديم، "فالثورة تقلب في الحين ذاته كل المؤسسات التي كانت حتى ذلك الحين تحافظ على هرمية معينة في المجتمع وتشد الناس إلى النظام. نستطيع الاعتقاد أن النتيجة تتعلق بدم نظام خاص للمجتمع بل كل نظام ولا حكومة معينة بل القوة الاجتماعية ذاتها"¹³.

ت. **المرحلة الثالثة:** قيام الثورة، وفيها يتم التأسيس وإعادة البناء وفق رؤية جديدة. إن الثورة يمكن أن نختصرها في النقاط التالية: الوعي الثوري، القيادة الثورية والبديل الثوري أو ما نعبر عنه بالبرنامج السياسي الذي يحمل خطة تنظيمية واضحة المعالم، لها أهداف آنية، متوسطة وبعيدة المدى، تسير وفق نهج أيديولوجي واضح. أما التصور السائد للانتفاضة فهو يركز على أنها شكل منقوص للثورة، يمكن أن تكون إحدى المراحل التي تساهم في تكوينها، وهو ما يعبر عن الحركة والتغيير استجابة لحافز داخلي، وتكون في شكل هبة احتجاجية عارمة، تكون الهوية فيها غير محددة والاتجاه الأيديولوجي متضارب وغير واضح وتنعدم فيه القيادة.

فالمنتفضون هم "من المتحررين الساخطين الذين يقودون أنفسهم بشكل لا نستطيع أن نقول عنه إنه جماعي، فهنا ليس ثمة جماعة بالمعنى الدقيق. هناك كثرة حرة ومشاركة، لكن ليس هناك جماعة قومية أو أخلاقية أو عقدية تدير الصراع"¹⁴. من كل ما سبق يمكن القول أن الدول العربية التي تشهد احتجاجات عفوية، مفتقرة للقيادة والخط التنظيمي الأيديولوجي، وبسيطة في بنائها هي بصدد مواكبة انتفاضة شعبية لم ترتق إلى ثورة.

أسباب الانتفاضات العربية:

تعدد وتختلف أسباب الانتفاضات العربية من اجتماعية، سياسية، اقتصادية، مع أنها اكتسى عليها الطابع الاجتماعي في بداياتها.

أ. أسباب اجتماعية:

- انتشار الفقر وازدياد نسبة البطالة وتدهور الصحة وبالتالي ضعف مستوى المعيشة.
- التهميش الاجتماعي نتيجة سيطرة الفئة الحاكمة على الثروات المتوفرة، ومحاولة خدمة المصالح الخاصة دون الاهتمام بالمصالح العامة.
- الانتشار الواسع للجهل والامية.
- النمو الديمغرافي السريع، ويعني أن زيادة الإنتاج السنوي تعادل أو تقل عن معدل تزايد السكان، الشيء الذي يسبب الكثير من المشاكل، لأن زيادة عدد السكان يشكل عبئا ثقيلا على الدول خاصة الدول المتخلفة.

ب. أسباب سياسية:

- سيادة نمط الدولة الحامية أو الدركية التي تتبع سياسة الاحتواء القومي، فتصادر استقلالية النقابات والأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني عن طريق آليات التهيب وآلية الضبط والسيطرة¹⁵، هذا ما أدى إلى محدودية نشاطها وضعفها.

- فشل التحول الديمقراطي في الدول العربية، بسبب غياب مبادئ ذات أبعاد ديمقراطية.

- تزايد حجم الفجوة بين الحكام والمحكومين.

- عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه معظم الدول العربية، بسبب ما تشهده هذه الدول من انتهاكات لحقوق الإنسان.

ت. أسباب اقتصادية:

- الديون الخارجية، وما يترتب عليها من تبعية للدول المانحة: فقر، بطالة، إضافة إلى تقييد حريات صناعات القرار السياسي والسياسات العامة نتيجة الضغوط الخارجية والتدخلات الأجنبية.

- فشل الدول لوحدها في تحقيق التنمية في كل المجالات نتيجة تهميشها لأطراف أخرى فاعلة (التهميش الاقتصادي).

- اعتماد معظم الدول العربية على الاقتصاد الريعي.

خاتمة:

يرى بعض المراقبين والمحللين السياسيين أن الأوضاع في الدول العربية لا تزال تشكل مصدر قلق وخوف من المستقبل، لا سيما عندما نلاحظ المسار الديمقراطي في هذه الدول، فكما سبق وذكرنا أن التحول الديمقراطي يمر بمراحل ثلاث، وانطلاقاً من مقارنتنا للمراحل ولما يحدث في الدول العربية التي تشهد انتفاضات بحثاً عن الحكم الراشد والتنمية المستدامة، نلاحظ أن نسق التحول الديمقراطي واقعياً (بعد الانتفاضات) لا يحترم التتابع الزمني لهذا التحول.

فبدلاً من أن تجد هذه الشعوب التي ضحت بحياتها من أجل التحرر وأفق أفضل في المرحلة الأخيرة من المراحل الثلاث ألا وهي مرحلة الترسخ الديمقراطي، ها هي تصطدم بواقع مرير ألا وهو بوادر العودة إلى المرحلة الأولى أي النظام السلطوي، مع إichاءات صورية وشكلية على وجود مكتسبات في المجال الديمقراطي وممارسات للحكم الراشد، الذي تريد السلطة الحاكمة تسويقه.

لكن من جهة أخرى، نجد نبض الشارع الذي يعبر عما يخالج المجتمع من أفكار وتطلعات للمستقبل، فنراه رابضاً، صامداً وواقفاً، يحاول أن يحرص ويدافع عن انتفاضته ويحارب كل من يريد تغيير مسارها.

إذن هناك صراع فعلي بين السلطة والشارع، فكل منهما يريد أن يحقق هدفه الأساسي، سواء من قبل السلطة التي تريد العودة إلى سياسة الاستبداد والقمع، والشعب الذي يتمسك بمسار التحول الديمقراطي الذي يحقق الديمقراطية الفعلية التي تمارس لدى الدول المتقدمة.

إن ما عاشه الشارع العربي في الفترة الأخيرة يدفع به وبإصرار إلى عدم القبول بعودة الأنظمة السلطوية، لذلك نستطيع القول أننا في فترة انتقالية يمكن أن تستمر

لبعض الوقت ويمكن أن تكون أطول مما نتوقعه، ويمكن أن تنتقل إلى مرحلة الترسخ الديمقراطي كما يمكن أن تعود إلى النظام التسلطي، لكن مع النضج السياسي الذي أصبح يتمتع به الشارع العربي وبمساعدة التطور التكنولوجي ومواكبة وسائل الإعلام للأحداث بنقلها وتحليلها، أصبح الشارع أكثر علما ووعيا بكل حيثيات الأحداث، الشيء الذي يجعله يتصدى لكل من يحاول أن يختطف انتفاضاته حتى وإن طالت الفترة الانتقالية، فالبحث عن الحكم الراشد والتنمية المستدامة أصبح الهدف الأساسي ويمكن اختصاره في فكرة البقاء.

الهوامش:

1. سامح فوزي، **الحوكمة، مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،** 2005، ص ص 4_35.
2. عبد الله بوصنوبرة، "المجتمع المدني والمشاركة الشعبية: الضمان لترشيد الحكم" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول: "الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، ج1، سطيف، الجزائر، 8-9 أبريل 2007)، ص.156.
3. باتر محمد علي وردام، واردة م باتر، **العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، عمان: المكتبة الأهلية، 2003، ص 175.**
4. Frances Harris, Global Environmental Issues, johon wiley and sons ltd England, 2004, p268.
5. شريف كمال الدسوقي وحسين صبري شنواني، "نحو مدخل متكامل لمفهوم التنمية المستدامة لأوضاع البناء"، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي الأول حول: "العمارة العمران في إطار التنمية"، مصر، 26-28 فيفري 2004، ص 2.

6. يسري دعبس، البيئة والتنمية المستدامة: قضايا وتحديات وحلول "دراسات وبحوث في الانتربولوجيا الايكولوجية"، ج1، الإسكندرية: البيطاس سنتر للنشر والتوزيع، 2006، ص496.
7. نادر فرجاني، "التنمية الإنسانية المفهوم والقياس"، المستقبل العربي، العدد 283، 2002، ص.21.
8. نادر فرجاني، التنمية الإنسانية في البلاد العربية 2002، قناة الجزيرة، حصة بلا حدود، الأربعاء 7 أوت. 2002.
9. عبد الله بن جمعان الغامضي، "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة". تم تصفح الموقع يوم: 13 جانفي 2009. docs.Ksu.edu.sa/PDF/Articles20/article200074.PDF
10. إيمان محمد الطائي، حسن حمود الفلاحي، "التكوين الاجتماعي والثقافي ودورهما في التنمية المستدامة"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 11، ص. 28.
11. إسماعيل الشطي، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المحرر: علي خليفة الكواري، أكتوبر 2003، ص ص 247_246.
12. Jaques Jullard, Encyclopedia UNIVERSALIS, (Reformisme), Corpus 19, France S.A, 1996, p 679.
13. Alexis de Tocqueville, L ancien Régime et la révolution, Paris: Edition Gallimard, 1967, p 65.
14. فتحي المسيكني، الثورة والهوية أو الحيوي قبل الهوي، الحوار المتمدن، العدد 3274، 2011.
15. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في الشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص ص 188-195.